«التجارة»: نراجع الدعم لضمان وصوله لمستحقيه

المدعج: الوزارة مستمرة في توفير السلع بأفضل الأسعار

علي صنيدح

عبدالمحسن المدعج

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د. عبدالمحسن المدعج استمرارية الوزارة في دعم السلع بأسعار تساعد المستهلك على الحياة الكريمة، موضحا ان الوزارة تراجع الدعم المقدم بين فترة واخرى، بما يكفل ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وفي الوقت ذاته عدم الهدر في المال العام.

وبين المدعج، في رده على سؤال للنائب عودة الرويعي، والذي حصلت "الجريدة" على نسخة منه، ان من وسائل تحقيق الدعم ضمان توفير السلع في السوق المحلي دون معوقات أو صعوبات، مؤكدا أن "استمرارية سعي الوزارة لتوفير السلع والمواد الضرورية للمستهلكين وفق القوانين المعمول بها بأفضل الاسعار بما يساعد المستهلك على الحياة الكريمة".

وزاد ان "من الوسائل المتبعة في تحقيق ذلك تقديم الدعم المالي للسلع من خلال نظام التموين بشقيه مواد غذائية وانشائية، وبما يكفل تحقيق اكتفاء السلع للمستهلك"، مشيرا الى انه "لا يخفى على احد سعي الوزارة الى مراجعة الدعم المقدم بين فترة واخرى، وبما يكفل ضمان وصوله لمستحقيه وعدم الهدر وتأكيد المحافظة على المال العام".

واردف: "ان من وسائل تحقيق الدعم ضمان توفير السلع في السوق المحلي دون معوقات أو صعوبات بما يدفع المستهلك الى شراء مستلزماته من السوق المحلي بأسعار مناسبة وفي متناول الجميع دون الحاجة للسلع المدعومة، عبر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية"، موضحا ان "الوزارة تتابع توافر كل السلع في السوق المحلي وتذليل الصعوبات التي تعوق انسيابها بالسوق المحلي، ويتم تدخل الوزارة اذا كان هناك ما يستدعي ذلك".

الشايع يسأل المبارك عن «مساعدات التميمي»: هل تدفع أموالاً لنواب؟

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا برلمانيا الى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك قال في مقدمته: "كثر الحديث في الآونة الأخيرة بعد مقابلة تلفزيونية في إحدى القنوات للسيد النائب عبدالله التميمي عن استلام مساعدات وأموال نقدية لتسليمها لمواطنين وجهات، مما أدى إلى وجود تساؤلات كثيرة لدى المواطنين وتداول ذلك الحديث عبر الأجهزة الإعلامية المتعددة".

وأضاف الشايع: "وبناء عليه تقدم ثلاثة من الإخوة النواب باستجواب على اثر تلك المقابلة التلفزيونية وما ورد فيها، ولكن نتيجة خلط مجموعة من الموضوعات

فيصل الشايع

بالموضوع الأساسي المتعلق بتصريحات النائب عبدالله التميمي، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ المجلس قراره برفع الاستجواب من جدول الأعمال لعدم دستوريته، ولم يستطع أحد بعد ذلك معرفة حقيقة القضية، الأمر الذي أدى إلى طمس الحقيقة وعدم معرفة ملابساتها".

وتابع: "لذا ودرءاً للتكهنات وحتى لا تستمر التساؤلات في تلك القضية دون إجابة ومن اجل الوصول للحقيقة ومعرفتها وبما أن السؤال هو احدى الأدوات الدستورية الرقابية يرجى الإجابة عن التالي: هل تم أو يتم دفع مبالغ مالية (نقدية او بشيك او أي وسيلة أخرى) إلى أي من أعضاء المجلس؟ وهل تم أو يتم دفع مبالغ مالية نقدا لمساعدة بعض المواطنين في حل مشاكلهم عن طريق أو من خلال أعضاء مجلس الأمة؟".

سلة برلمانية

الخرينج يهنئ خادم الحرمين بجائزة «زايد»

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالتهنئة الخالصة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمناسبة حصوله على جائزة شخصية العام الثقافية للعام 2014 لجائزة الشيخ زايد للكتاب. وأكد الخرينج ان الدور الكبير الذي قام به خادم الحرمين بدعم الانشطة الثقافية والانسانية والفكرية على مستوى المملكة والمنطقة العربية والإسلامية والعالم لهو دليل ناصع على دعم جلالته للعمل الثقافي ودعمه الدائم للعمل الإنساني.

الكندري لمراقبة أسعار المواد الإنشائية

طالب النائب فيصل الكندري بتوقيع مخالفات على المتجاوزين في رفع الاسعار على المواد الانشائية. وقال الكندري في تصريح له امس "نطالب وزارة التجارة بالقيام بمسؤوليتها في مراقبة اسعار المواد الانشائية وتوقيع مخالفات على المتجاوزين في رفع الاسعار".

وفد الصداقة المنغولية في الكويت

وصل رئيس لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية - الكويتية النائب في البرلمان المنغولي سودنوم زوندي ايروين والوفد المرافق له إلى البلاد امس في زيارة رسمية تستمر أربعه أيام يبحث خلالها مع مجلس الامة تعزيز العلاقات البرلمانية.

وقالت ادارة الاعلام في مجلس الامة في بيان صحافي ان الزيارة تأتي لتعزيز افاق التعاون المشترك بين برلماني البلدين الصديقين في العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تطويرها.

واضاف البيان ان من المقرر أن يلتقي إيروين والوفد المرافق له رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية الكويتية اضافة الى المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر.

أبل: نرفض منح قاطني «الصوابر» أولوية السكن بالمدن الجديدة

فهد التركي

أعلن وزير الإسكان ياسر أبل رفض الحكومة منح أولوية الرعاية السكنية في المدن والمشاريع الإسكانية الجديدة لقاطني مساكن الصوابر، مشيرا الى أن رفض اللجنة التشريعية لهذا الاقتراح بقانون الذي تقدم به النائبان عدنان عبدالصمد وخليل عبدالله يتماشى مع توجه الحكومة في هذا الصعيد.

وقال ابل، في رده على الاقتراح: "بعد هذا الرفض يتبين أن هذا الاقتراح الذي يشتمل على ثلاث مواد تهدف إلى معالجة ما نجم عن تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء بنزع ملكية شقق مجمع الصوابر، وتعويض مالكيها، اعتبره البعض تعويضاً لا يمثل القيمة الحقيقية للوحدة. كما أنه لا يكفي لتوفير بديل سكني لمن تم نزع ملكيته، ومن ثم جاء الاقتراح ليعطي مالكي الشقق، المخصص لهم، كأحد بدائل الرعاية السكنية، الحق لمن يرغب منهم في فتح طلب إسكاني جديد، على أن يرد إلى الدولة القيمة المسددة له مقابل نزع ملكية الوحدة".

وأشار إلى أن "الاقتراح حدد مهلة مقدارها ثلاثة أشهر لمن يرغب في الإفادة من أحكامه مع عدم جواز الرجوع في الطلب بمجرد تقديمه، مشيرا إلى أن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية انتهت بتقريرها رقم (36) حول هذا الاقتراح الى عدم الموافقة على الاقتراح من عدة نواح، في مقدمتها تعارضه مع ما يجب ان يتسم به النص القانوني من العمومية والتجريد، كما أن احكامه تنطبق على مجموع محددة، فضلاً عن ان الاداة الدستورية الملائمة له هي الاقتراح برغبة".

وأضاف أن هذا الاقتراح يمثل "اخلالا بالمساواة بين المواطنين مستحقي الرعاية السكنية من المخاطبين باحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 بشان الرعاية السكنية، ويمنحهم اولوية على قرنائهم من المواطنين الذين لم يسبق افادتهم بالرعاية السكنية، ومازالوا على قوائم الانتظار منذ سنوات، والاقتراح يمثل مزاحمة غير مبررة وغير متكافئة في الحق".

وأكد أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يصدر مستندا الى المناشدات المتكررة من سكان المجمع لحث الحكومة على هذا الاجراء تحقيقا لحرية اختيار مواقع السكن الجديد بما يتمتع به من عوامل اجتماعية وعادات وتقاليد، كما أن "مقدار التثمين جاء من خلال لجان متخصصة ولم يأت جزافا، ومن ثم تحقق به المصلحة العامة لكل المخاطبين بأحكامه"، مبيناً ان الحكومة خلصت في نهاية المطاف إلى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون المشار إليه لما يمثله من اخلال بحق المخاطبين بأحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه وإخلال بالمساواة بين المواطنين.

«الإسكانية» تحدد القسط الإسكاني بـ 100 دينار

وافقت اللجنة الاسكانية على اقتراحين برغبة تقدم بهما النائب احمد مطيع، ينص الاول على منح 70 ألف دينار لكل مواطن تؤول إليه ملكية البيت كونه أصغر أبناء الأسرة سنا، والثاني على تثبيت قسط بنك الائتمان ليكون 100 دينار على جميع المقترضين دون تحديده على اساس نسبة الراتب.

وجاء في تقرير اللجنة، الذي حصلت "الجريدة" على نسخة منه، ان تبين اللجنة من خلال مقترح بمنح مبلغ القرض الاسكاني وقدره 70 الف دينار كويتي لكل مواطن يحصل على وحدة الرعاية السكنية للمنزل من خلال ايلولة ملكيته اليه لانه اصغر ابناء الاسرة سنا.

وذكر التقرير انه بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من اعضائها الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه، نظرا لاثره الايجابي في حل مشكلة تواجه العديد من ابناء الاسرة الكويتية المخاطبين بأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

وعن تثبيت قسط بنك التسليف والادخار بنك الائتمان ليكون 100 دينار لجميع المقترضين دون تحديده على اساس نسبة الراتب، بين انه بعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من اعضائها على الموافقة على الاقتراح، لمعالجته مشكلة استهلاك القسط الشهري المشار اليه للجزء الاكبر من دخل الاسرة.

«العرائض» ناقشت شكوى عن «القصر»

اكد مقرر لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية النائب الدكتور احمد مطيع العازمي ان اللجنة اجتمعت لمناقشة شكويين من مواطنين تتعلقان بالهيئة العامة لشؤون القصر.

وقال مطيع في تصريح للصحافيين ان الشكوى الاولى تتعلق بوفاة المحجور عليه وتوزيع تركته، وطلبت اللجنة من ممثلي الهيئة تقديم المستندات ليكون الرد متكامل الاركان.

وأضاف مطيع ان الشكوى الثانية تتعلق بهيئة القصر ايضا ولم يكن موجودا احد طرفي الشكوى لذلك تقرر تأجيل نظرها للاجتماع القادم، مشيرا الى ان اللجنة طلبت من ممثلي الهيئة تزويدها بكل الاوراق والمستندات ردا على شكاوى المواطنين.

من جانبه، قال عضو اللجنة النائب الدكتور خليل عبدالله: "اننا سجلنا عددا من الملاحظات على عمل هيئة القصر منها سوء ادارة التركات والاستثمارات للقصر، وسوء التمثيل في القضاء للاعتماد على الفتوى والتشريع وما ادراك ما الفتوى والتشريع!".

«حقوق الإنسان» تبحث الحريات في جنيف

غادر البلاد صباح أمس وفد برلماني من لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في مجلس الأمة برئاسة رئيس اللجنة فيصل الدويسان يرافقه مقرر اللجنة د. عودة الرويعي وفيصل الشايع وعدنان عبدالصمد متوجهاً إلى الاتحاد السويسري في زيارة رسمية خلال الفترة من 5 إلى 8 مايو الجاري.

وسيلتقي الوفد مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف يومي 6 و7 من نفس الشهر، ومن المقرر التطرق إلى العديد من المواضيع التي تهم المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته. وتأتي الزيارة في إطار زيادة المشاركات البرلمانية في المحافل الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان وحرياته والاستفادة من الخبرات المتعلقة بهذا الشأن.

وقال رئيس الوفد النائب فيصل الدويسان ان الزيارة ستشمل لقاءات مع خبراء من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان ومتخصصين في اعمال وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بضمان حقوق الانسان.

وذكر أن الوفد سيدرس آليات عمل الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ «باريس» الذي تمت فيه توصية الكويت بتشكيل احداها اثناء الاستعراض الدوري الشامل لملفها في مجال حقوق الانسان أمام الامم المتحدة عام 2010.

«الميزانيات»: يجب دعم هيئة مكافحة الفساد مالياً

صرح عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة النائب د. عبدالله الطريجي بأن اللجنة ناقشت أمس مشروع ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2015/2014.

وعبر الطريجي عن تقديره لأهمية الدور الذي تقوم به الهيئة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وما تقوم به أيضاً من دور توعوي وتبصره المجتمع بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، إضافة إلى التنسيق والتعاون الدولي مع المنظمات الخليجية والعربية والدولية والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد.

وأكد ضرورة دعم الهيئة مالياً ومعنوياً لمساعدتها على القيام بأعمالها ومباشرة اختصاصاتها وإزالة جميع العوائق والعقبات التي تحول بينها وبين دورها في القضاء على الفساد وتجفيف منابعه.

وأضاف الطريجي أن من ضمن اختصاصات الهيئة تقدير احتياجاتها المالية وإقرار ميزانياتها وحسابها الختامي، كما أن لرئيسها طبقاً لنص المادة (19) من قانون إنشائها الاختصاصات المخولة لوزير المالية في هذا الشأن، وأن أية تخفيضات أو استقطاعات في ميزانية الهيئة من شأنها أن تؤثر على عملها وتعوق ممارسة اختصاصاتها.

أعضاء هيئة مكافحة الفساد في اجتماع «الميزانيات» أمس (تصوير عبدالله الخلف)

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
قسم الممارسات

إعلان رقم ٢٠١٤/٣٩
الإعلان عن طرح الممارسة رقم ١/٢٠١٤/٢٠١٥
توريد وتركيب أحبار متنوعة لالات تصوير المستندات في بلدية الكويت
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم ١/٢٠١٤/٢٠١٥ توريد وتركيب احبار متنوعة لالات تصوير المستندات في بلدية الكويت طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة اعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط)- الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة ٧٥ د.ك (خمسة وسبعون دينارا فقط لا غير) غير قابلة للرد.
علما بانه سوف يتم عقد اجتماع تمهيدي للسادة الممارسين الحاصلين على مستندات الممارسة يوم الثلاثاء الموافق ١٣/٥/٢٠١٤ في بلدية الكويت إدارة الخدمات العامة الساعة العاشرة صباحا وان آخر موعد لايداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ١٩/٥/٢٠١٤م للاستفسار تليفون ٢٢٤٠١٠٤٤ وتسري العطاءات لمدة (٩٠) تسعين يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها ولا تقل قيمة الكفالة الاولية عن -/١٢٠ د.ك (فقط مائة وعشرون دينارا لا غير) في صورة شيك مصدق او كفالة مصرفية لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بان هذه الممارسة قابلة للتجزئة.
مدير عام البلدية